



Distr.: General  
9 August 2023  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الحادية والعشرون

سمرقند، أوزبكستان، 13-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير المرحلي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني

بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف

في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

### التقرير المرحلي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

#### تقرير أعدّه الفريق العامل الحكومي الدولي

#### موجز

تمثلّ التداعيات الكارثية الناجمة عن عدم توافر نُظم أساسية من أجل التأهب لحالات الجفاف تحدياً لقدرات مجتمعاتنا على تقييم المخاطر التي يمكن تجنبها والاستعداد لمواجهتها على النحو الملائم. ويؤكد تراكم الآثار المدمّرة التي تخلفها حالات الجفاف على نطاق واسع ودون داعٍ على الضرورة الحتمية لوضع سياسات وإجراءات أكثر تضامراً على الصعيد العالمي.

ويوجز هذا التقرير المرحلي التقدم المحرز خلال الأشهر الثمانية الأولى منذ إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي الثاني (تشرين الثاني/نوفمبر 2022). وترد أدناه الإنجازات الرئيسية المحقّقة:

(أ) مجموعة من ثمانية (8) خيارات سياساتية لكي يُنظر فيها بغية تحقيق الإدارة الشاملة والمعجّلة لمخاطر الجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي خيارات تم حصرها على إثر تلقي 48 مقترحاً أولياً على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، والعمل على مواصلة بلورتها وتقييمها/تبريرها وفقاً لاختصاصات الفريق العامل الحكومي الدولي؛

(ب) أداة مُعدّة (مشروع مُعدّ) حديثاً للتقييم/التبرير، مع جمع تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات القائمة، من جهة، والمعايير والأسئلة الرئيسية التي تعكس الفعالية على



الصعيدين الاجتماعي والإيكولوجي، والكفاءة الاقتصادية، ومبدأ المساواة، والمقبولية، ومدى التوافق (مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وسائر الأطر المتعلقة بالجفاف).

وعُقد حتى الآن ما مجموعه ثلاثة من اجتماعات الفريق الممتدة على مدى عدة أيام، وقد كان لها دور فعال في إعداد العديد من وثائق العمل التي أفضت إلى تقديم هذا التقرير إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، باعتباره خطوة رئيسية نحو تقديم تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر.

وستتمثل الخطوات التالية في التوسُّع في الخيارات المعتمدة على الصعيد الداخلي أولاً، وإمكانية تلقي دعم خارجي لهذا الغرض في وقت لاحق، وإجراء تقييم للخيارات قبل وضع استنتاجات وتوصيات لكي تنتظر فيها الأطراف في الدورة السادسة عشرة المقبلة لمؤتمر الأطراف.

وجميع الأطراف مدعوة إلى تقديم تعليقات على هذا التقرير المرحلي.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
4	13-1	.....	أولاً - مقدمة
7	20-14	.....	ثانياً - تحديد واختيار الخيارات
7	14	.....	ألف - الاستفادة من عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الأول (2019-2022)
8	16-15	.....	باء - ورقات المعلومات المقدمة من أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي
8	17	.....	جيم - اختيار خيارات التقييم
9	20-18	.....	دال - الخيارات السياسية التي تتطلب مزيداً من النظر
11	26-21	.....	ثالثاً - منهجية التقييم
13	28-27	.....	رابعاً - سبل المضي قدماً

## المرفق

14	.....	قائمة الخيارات المقدمّة
----	-------	-------------------------

## قائمة الأشكال

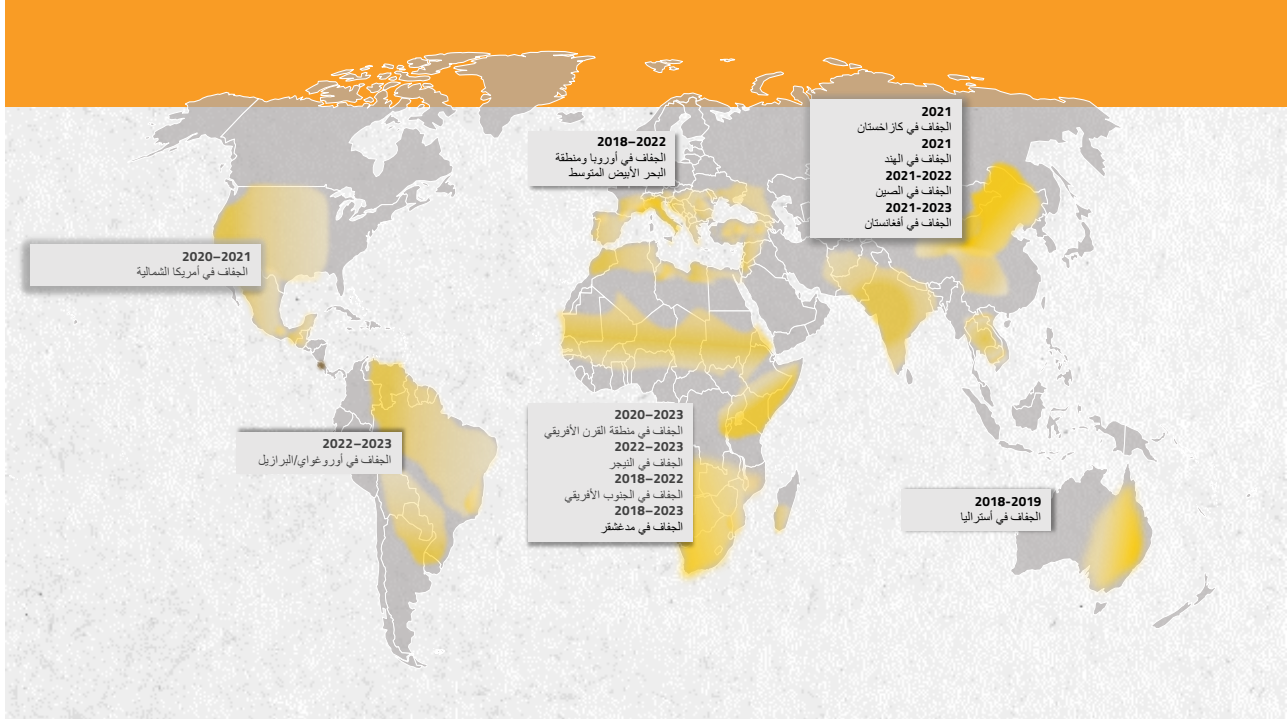
5	.....	1- النقاط الساخنة التي سُجلت فيها حالات جفاف أخيراً في جميع أنحاء العالم
6	.....	2- المحطات الرئيسية للمفاوضات والمبادرات والسياسات المتعلقة بالجفاف في العالم
10	.....	3- ثمانية خيارات تم النظر فيها
10	.....	4- مصفوفة وضع الخيارات
12	.....	5- لمحة عامة عن خطة التقييم المكوّنة من معايير ومن تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات
12	.....	6- لمحة عامة عن المعايير والفئات الفرعية والأسئلة الرئيسية

## أولاً- مقدمة

- 1- تُثير حالات الجفاف أسئلة أساسية بشأن قدرات مجتمعاتنا على تقييم خطر وشيك معين والاستعداد لمواجهة على النحو الملائم. ولعلّ تراكم الآثار التي تخلّفها حالات الجفاف على نطاق واسع يستلزم، أكثر من أي خطر آخر، وضع سياسات وإجراءات أكثر تضامناً على الصعيد العالمي.
- 2- ورغم إدراكنا لاستحالة القضاء تماماً على أخطار الجفاف من الناحية المادية وعدم جدوى هذه الخطوة من الناحية الاقتصادية، فإننا نعلم أيضاً أنه يمكن الحيلولة دون أن تتحوّل هذه الأخطار إلى كوارث تحصد أرواحاً بشرية وتسبب خسائر اقتصادية لا يمكن التوفيق بينها. وتدعو الحاجة إلى القيام، على وجه السرعة، باعتماد تغييرات محدّثة للتحوّل في جميع القطاعات تجنباً للفشل على نطاق عام.
- 3- وينبغي للبشر تجنب تصاعد مخاطر الجفاف نتيجة للإفراط في استغلال الكوكب، وإزالة الغطاء النباتي، وتعرّض التربة للخطر عن طريق اعتماد الزراعة المعمرّة والإفراط في رعي المروج، والاستخدام المفرط للمياه على نطاق واسع. إذ تُسفر هذه التغييرات في المساحات الطبيعية الشاسعة، مصحوبة بإطلاق غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، عن تغييرات كبيرة في النظم المناخية للأرض، وتؤدي إلى الاحترار العالمي (انظر الشكل 1). لذا يجب أن نتوقف عن قيادة عملية نتسبب من خلالها في تقليل خصوبة التربة والتنوع البيولوجي، وفي تهديد الأمن الغذائي وسبل العيش في جميع أنحاء الكوكب.
- 4- ونظراً إلى أن اتفاقية مكافحة التصحر هي الاتفاق الدولي الوحيد الملزم قانوناً بشأن التصحر والجفاف، فإن في متناولنا آلية سياساتية عالمية تمكّننا من أداء المهمة الماثلة أمامنا بفعالية. ويجب أن نجد حلاً متناسباً مع حجم المشكلة، التي هي عالمية الطابع، ولكنها بعيدة كل البعد عن أن تكون مشكلة طبيعية.
- 5- وقد دعا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 220/72 "الأطراف في الاتفاقية إلى تعزيز ودعم إعداد سياسات التأهب للجفاف بشأن جملة أمور منها نظم الإنذار المبكر وتقييم الهشاشة والمخاطر، فضلاً عن تدابير التخفيف من حدة مخاطر الجفاف". واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المقرر 7/م أ-13 لكي يصبح التخفيف من آثار الجفاف أحد الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها في الإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر للفترة 2018-2030.

## الشكل 1

النقاط الساخنة التي سُجلت فيها حالات جفاف أخيراً في جميع أنحاء العالم (المصادر: قاعدة البيانات الدولية للكوارث، والمرصد الأوروبي لحالات الجفاف، وناشونال جيوغرافيك، وموقع Prevention-Web)



6- وقد اتُخذ المقرر 29/م أ-13 لتنفيذ مبادرة بشأن مكافحة الجفاف عن طريق تعزيز التأهب لحالات الجفاف والحد من أوجه الهشاشة والمخاطر القائمة. وعلى وجه التحديد، يدعو هذا المقرر الأطراف إلى وضع نظام شامل يتضمن ما يلي: '1' تحليل مخاطر الجفاف؛ و'2' رصد مكان حدوث الجفاف المقبل وجدته؛ و'3' إبلاغ السلطات ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية الضعيفة بالإنذارات؛ و'4' الاستجابة للإنذارات المتعلقة بالجفاف.

7- وأعقب ذلك المقرر 23/م أ-14 الذي أنشئ بموجبه فريق عامل حكومي دولي معني بالجفاف، ومكلف بوضع سياسات وتدابير فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. كما يرد في هذا المقرر اعتراف بالتقدم المحرز من خلال تنفيذ مبادرة مكافحة الجفاف، التي قدّمت الدعم إلى الأطراف في وضع خطط للتأهب للجفاف وبذل جهود الدعوة على الصعيد الإقليمي وتنمية القدرات.

8- وفي وقت لاحق، أنشئ بموجب المقرر 23/م أ-15 فريق عامل حكومي دولي جديد لفترة الثلاث سنوات 2022-2024 (انظر الشكل 2)، مكلف بتحديد وتقييم جميع الخيارات المتاحة لإدارة الجفاف بفعالية بموجب الاتفاقية، بما في ذلك دعم التحول من الإدارة التفاعلية إلى الإدارة الاستباقية للجفاف عن طريق الاختصاصات التالية:

(أ) استعراض وتحليل جميع التقارير الصادرة عن الفريق العامل الحكومي الدولي الأول، فضلاً عن الوثائق الأخرى ذات الصلة ومقررات مؤتمر الأطراف المتعلقة بالجفاف؛

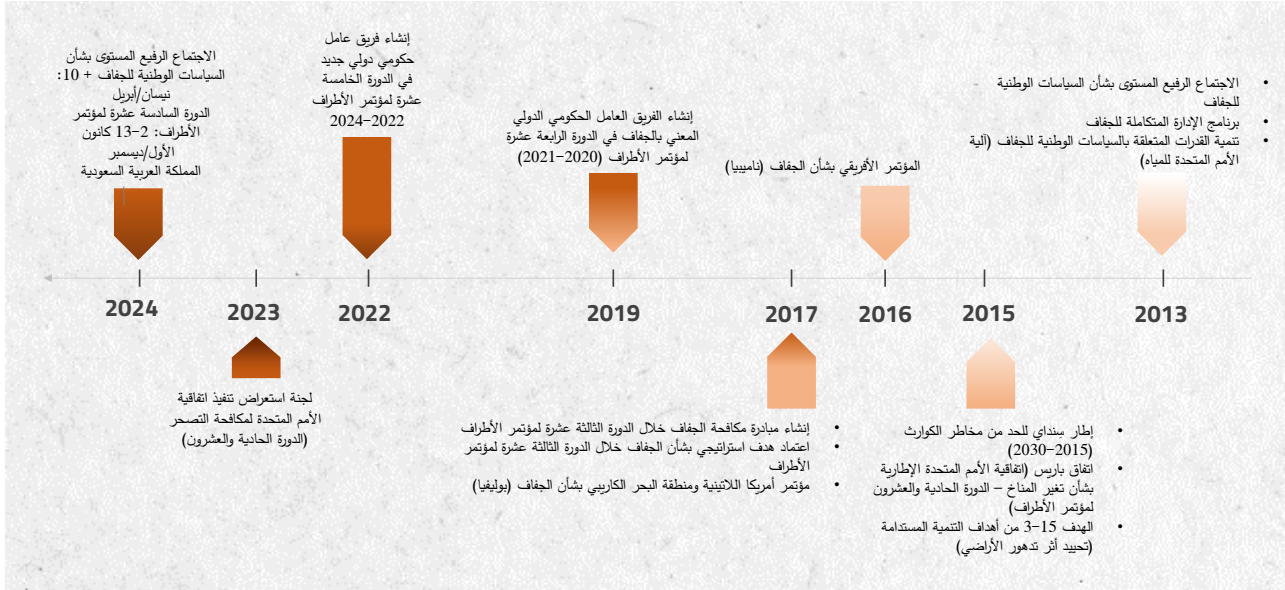
(ب) تحديد وتقييم جميع الخيارات، ومنها الأدوات السياساتية العالمية والأطر السياساتية الإقليمية، وربطها، عند الاقتضاء، بالخطط الوطنية لإدارة الجفاف بفعالية بموجب الاتفاقية، بما في ذلك دعم التحول من الإدارة التفاعلية إلى الإدارة الاستباقية للجفاف؛

(ج) إعداد المبررات وتحديد العناصر والعمليات والترتيبات المؤسسية والآليات الممكنة لتحديد كل خيار من خيارات السياسات.

9- كما يتضمّن مقرر مؤتمر الأطراف طلباً موجهاً إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالجفاف بإعداد تقرير نهائي، يشمل استنتاجاته، لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشرة.

الشكل 2

### المحطات الرئيسية للمفاوضات والمبادرات والسياسات المتعلقة بالجفاف في العالم



10- ويتألف الفريق العامل الحكومي الدولي من ممثلين عن المرفقات، ومنظمات دولية، وخبراء مستقلين، ومنظمات للمجتمع المدني. وهو يتكون من 27 عضواً، بما يشمل ثلاثة ممثلين ترشّحهم كل مجموعة من المجموعات الإقليمية. وهذا يشمل المرفقات الخمسة للتنفيذ الإقليمي، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والمجموعة المعروفة باسم مجموعة JUSCANZ (اليابان والولايات المتحدة وسويسرا وكندا وأستراليا والنرويج ونيوزيلندا). وإضافةً إلى ذلك، يضم الفريق العامل الحكومي الدولي ممثلين اثنين عن منظمات المجتمع المدني (بصفة مراقبين)، وممثلين اثنين عن المنظمات الدولية التي تعمل في مجال مكافحة الجفاف، وخبيرين مستقلين. وقد رشّحت الأمانة، بالتشاور مع مكتب مؤتمر الأطراف، هؤلاء الأعضاء الإضافيين، في حين رشّح الفريق التابع لمنظمات المجتمع المدني المرشحين عن منظمات المجتمع المدني.

11- وعقد اجتماع استهلاكي للفريق العامل الحكومي الدولي في بون، ألمانيا (تشرين الثاني/نوفمبر 2022) بهدف إجراء مشاورات أولية، وأدى إلى توجيه طلب من الفريق إلى الأمانة لكي تقدّم المساعدة في جمع وإعداد عناصر قائمة شاملة بالخيارات المتاحة، ووضع مشروع خطة تقييم لكي يتم استخدامها في تقييم مختلف خيارات/أدوات السياسات. ووفقاً للنظام الداخلي للفريق العامل الحكومي الدولي المنصوص عليه في المقرر 23/م أ-15، عرضت السيدة ميريام ميديل دور الرئيسين المشاركين للفريق العامل الحكومي الدولي وفتحت الباب أمام ترشيح رئيسين مشاركين. ورشّحت شيلي السيد ألفريد بروسبير (سانت لوسيا) ليكون أحد الرئيسين المشاركين. ورشّحت بلجيكا السيد مايكل بروننروب (ألمانيا) ليكون أحد الرئيسين المشاركين. وانتُخب كلاهما من جانب جميع الأعضاء المشاركين وتم قبول الانتخاب.

12- وخلال الاجتماع الثاني للفريق في يريفان، أرمينيا (آذار/مارس 2023)، نوقشت جميع الخيارات المتاحة، وأدرجت فئات ضمن القائمة النهائية، واستمرّ صقل مشروع خطة التقييم، مما أدى إلى عقد اجتماع ثالث في مدريد، إسبانيا (حزيران/يونيه 2023) قبل كتابة تقرير لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. واستضافت حكومة إسبانيا الاجتماع الثالث الذي ركز على مواصلة تقليص قائمة الخيارات، ووضع الصيغة النهائية لمشروع خطة التقييم، والتوصل إلى اتفاق بشأن محتوى تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المقدم إلى الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

13- وتتضمّن الفروع التالية لمحة عامة عن عملية تحديد واختيار خيارات السياسات (الفرع الثاني) وعن مشروع منهجية التقييم الذي وُضع حديثاً (الفرع الثالث). ويعرض الجزء الأخير من هذا التقرير (الفرع الرابع) سبل المضي قدماً في عملية تقديم تقرير إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف، المزمع عقدها في عام 2024 في الرياض، بالمملكة العربية السعودية (كانون الأول/ديسمبر 2024).

## ثانياً - تحديد واختيار الخيارات

### ألف - الاستفادة من عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الأول (2019-2022)

14- خلال الاجتماع الأول للفريق العامل الحكومي الدولي، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كُلفت الأمانة بجمع ما يقدمه جميع الأعضاء من خيارات، فضلاً عن سائر الوثائق الرسمية التي نشرتها اتفاقية مكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما منشورات الفريق العامل الحكومي الدولي السابق. وعلاوة على ذلك، استُمدّ الزخم من تقرير التقييم العالمي والعرض الرئيسي الذي قدمته السيدة لوريتا هيبير جيراردي، رئيسة فرع المعرفة بالمخاطر ورصدها وتنمية القدرات في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، أثناء الاجتماع.

#### قائمة الوثائق الرئيسية:

- UNCCD (2019) Drought tools assessment report. Bonn, Germany.<sup>(1)</sup>
- UNCCD (2019) Options for additional arrangements for drought under the United Nations Convention to Combat Desertification. Bonn, Germany.<sup>(2)</sup>
- UNCCD (2021) IWG Task Group Report: Financing. Bonn, Germany.<sup>(3)</sup>

(1) <https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2019-07/Drought%20tools%20assessment%20report%20final%2020%20June%202019.pdf>

(2) [https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-08/ICCD\\_COP%2814%29\\_INF.3-1914121E.pdf](https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-08/ICCD_COP%2814%29_INF.3-1914121E.pdf)

(3) <https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-09/IWG%20task%20group%20report%203%20Drought%20finance%20.pdf>

- UNCCD (2022) Foundation Document of the Intergovernmental Working Group on Drought (2022–2024).<sup>(4)</sup>
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2022) التقرير النهائي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.<sup>(5)</sup>
- UNDRR (2021) Global Assessment Report – Special Report on Drought.<sup>(6)</sup>
- UNEP (2020) Legal and institutional options for addressing drought under the United Nations Convention to Combat Desertification. Information note prepared by the Law Division of UNEP.<sup>(7)</sup>
- King, C., Salman, M., Tsegai, D. and Naqvi, M. (2022) A rapid review of effective financing for policy, implementation and partnerships addressing drought risks. Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations.<sup>(8)</sup>

## باء - ورقات المعلومات المقدمة من أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي

15- أُعدت قائمة تضم ما مجموعه 48 خياراً، بما في ذلك جميع ورقات المعلومات المقدمة من الأعضاء الحاليين في الفريق العامل الحكومي الدولي (انظر المرفق). وُصفت هذه الخيارات وفقاً لثلاثة مقاييس - عالمي وإقليمي ووطني - بالإضافة إلى أربع مجموعات مواضيعية رئيسية هي: نُظم الرصد والإنذار المبكر، وتقييم قابلية التأثر وتقييم الأثر، والموارد والحواجز، والسياسات والحوكمة. ولم يكن هذا التقييم الأول للخيارات شاملاً بأي حال من الأحوال، بل كان المقصود منه أن يكون أول استعراض لإرساء الأسس اللازمة، على أن يستمر توسيع هذه العملية بحثاً عن العديد من خيارات السياسات الفعالة لإدارة حالات الجفاف على مختلف المستويات.

16- وعلاوة على ذلك، وُجّه طلب من الفريق العامل الحكومي الدولي إلى الأمانة لإعداد مشروع أول خطة تقييم يمكن تطبيقها في تقييم مختلف إيجابيات وسلبيات كل خيار من خيارات السياسات. ويرد المزيد من التفاصيل بهذا الخصوص في الفرع الثالث.

## جيم - اختيار خيارات التقييم

17- وفي وقت لاحق، اتُخذ خلال اجتماع يريفان قرار بتقليص عدد الخيارات، وفرز الخيارات التي لا تستوفي معايير كونها خياراً و/أو التي أُدرجت كاملةً ضمن خيارات أكثر شمولاً. وبعد القيام بذلك

(4) [www.unccd.int/sites/default/files/2022-02/IWG-FOUNDATION%20DOCUMENT.pdf](http://www.unccd.int/sites/default/files/2022-02/IWG-FOUNDATION%20DOCUMENT.pdf)

(5) [https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-03/ICCD\\_COP%2815%29\\_20-2202073A.pdf](https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-03/ICCD_COP%2815%29_20-2202073A.pdf)

(6) <https://www.undrr.org/publication/gar-special-report-drought-2021>

(7) <https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-02/UNEP%20report.pdf>

(8) <https://www.fao.org/3/cb9971en/cb9971en.pdf>



بطريقة سريعة وغير حاسمة، ظلَّ هناك ما مجموعه 26 من *الخيارات* التي جرى تقسيمها إلى أربع فئات جديدة هي: (أ) *الخيارات المالية*؛ و(ب) *الخيارات التقنية*؛ و(ج) *الخيارات الملزمة قانوناً*؛ و(د) *الخيارات غير الملزمة قانوناً*.

### دال - *الخيارات السياسية التي تتطلب مزيداً من النظر*

18- في المرحلة التالية، تم ملء الفئات الرئيسية الأربع بخيارين ملموسين لكل منها. ويتضمَّن الشكل 3 أدناه لمحة عامة عن *الخيارات* الثمانية الناتجة المجمعَّة ضمن الفئات الرئيسية الأربع. وكانت هذه إحدى النتائج المحورية للاجتماع الثالث للفريق العامل الحكومي الدولي في مدريد، إسبانيا.

19- واتفق أعضاء الفريق العامل على مواصلة النظر في *الخيارات* التالية:

#### (أ) *الخيارات المالية:*

- '1' إنشاء آليات مالية جديدة لمقاومة الجفاف (استناداً إلى المقترح 7 الوارد في المرفق)؛  
'2' تعزيز الآليات المالية القائمة، مثل مرفق البيئة العالمية/الآلية العالمية (استناداً إلى المقترحات 24 و 26 و 29 و 32 الواردة في المرفق)؛

#### (ب) *الخيارات التقنية:*

- '1' تحديد هدف عالمي لمقاومة الجفاف وتنفيذ الرصد والإبلاغ عن هذا الهدف على فترات منتظمة (استناداً إلى المقترحات 1 و 2 و 3 و 27 الواردة في المرفق)؛  
'2' وضع برنامج عمل عالمي بشأن الإدارة الاستباقية للجفاف بهدف تعزيز وتيسير تنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي للجفاف بطريقة فعالة على جميع المستويات، إلى جانب تعزيز التأهب للجفاف، وقدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود، واعتماد نهج كلي ومكامل (استناداً إلى المقترحين 23 و 28 الواردين في المرفق)؛

#### (ج) *الخيارات الملزمة قانوناً:*

- '1' إدخال تعديل ملزم قانوناً على الاتفاقية (استناداً إلى المقترح 12 الوارد في المرفق)؛  
'2' اعتماد بروتوكول تحت رعاية الاتفاقية (استناداً إلى المقترح 14 الوارد في المرفق)؛

#### (د) *الخيارات غير الملزمة قانوناً:*

- '1' اعتماد مقرر أو إعلان سياسي أو نوع آخر من الصكوك غير الملزمة قانوناً في إطار الاتفاقية (استناداً إلى المقترحين 15 و 17 الواردين في المرفق)؛  
'2' اعتماد مقرر أو قرار أو نوع آخر من الصكوك غير الملزمة قانوناً خارج الاتفاقية، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة/جمعية الأمم المتحدة للبيئة (استناداً إلى المقترحين 19 و 21 الواردين في المرفق).

## الشكل 3

## ثمانية خيارات تم النظر فيها



20- وفي المرحلة التالية، سيجري وصف *الخيارات* السياساتية الموحدة الثمانية على نحو أكثر دقة، وتقييمها وفقاً لاختصاصات الفريق العامل الحكومي الدولي أي: *المبررات، والعناصر، والعملية، والترتيب المؤسسي، والتقييم*. ولذا ستتضمن *الخيارات* المحددة جداً دقياً لكل المحتوى الفردية، المعروفة باسم *العناصر*؛ وسرداً للخطوات اللازمة من أجل إنشائها وتنفيذها ضمن فرع يسمى *العملية*؛ و*الترتيبات المؤسسية* المطلوبة أو المحتملة؛ و*تقييماً* لإيجابياتها وسلبياتها ومبرراتها استناداً إلى معايير اشترك في وضعها الفريق العامل الحكومي الدولي والأمانة (انظر الشكل 4).

## الشكل 4

## مصفوفة وضع الخيارات

4- الخيارات غير الملزمة قانوناً 1-4 صكوك خارج الاتفاقية (جمعية الأمم المتحدة للبيئة/الجمعية العامة) 2-4 صك في إطار الاتفاقية	3- الخيارات الملزمة قانوناً 1-3 إدخال تعديل على الاتفاقية 2-3 بروتوكول أو اتفاق	2- الخيارات التقنية 1-2 تحديد هدف عالمي 2-2 وضع برنامج عمل عالمي	1- الخيارات المالية 1-1 إنشاء أدوات تمويلية جديدة 2-1 تعزيز الآليات القائمة (مرفق البيئة العالمية/الآلية العالمية)	
				التعريف
				العناصر
				العملية
				الترتيب المؤسسي
				الآلية
				التقييم/التبرير

## ثالثاً - منهجية التقييم

21- لا تنص اختصاصات الفريق العامل الحكومي الدولي على طريقة معينة لتقييم الخيارات. ويتمثل التحدي الذي ينطوي عليه تحديد منهجية مناسبة في أن هذه الخيارات مختلفة جداً من حيث مستوياتها والمواضيع المشمولة بها وعمقها ونطاقها ونوعها. وهذا ينطبق بوجه خاص على الخيارات التي سُجلت في البداية، وكذلك على الخيارات الموحدة التي اختيرت لمواصلة التقييم. وفي معظم الحالات، من غير الواضح أيضاً كيف ستظهر هذه الخيارات في النهاية. فعلى سبيل المثال، ما مقدار الأموال التي ستتاح للخيارات المالية، وكيف ستبدو الخيارات الملزمة وغير الملزمة، ومن سيوقع عليها، أو ماذا سيكون محتوى خيار الهدف العالمي وخيار برنامج العمل العالمي؟ وإذا كان يمكن توقع بعض الاحتمالات، فإن الكثير من التفاصيل ستظل موضوع تكهنات ولن يمكن تحديدها بدقة.

22- وهذا هو التحدي الأساسي الذي ركز عليه الفريق العامل الحكومي الدولي لمناقشة المنهجية الواردة أدناه وتنقيحها واعتمادها في النهاية. وقد يستمر صقلها من الآن وحتى نهاية التقييم. وبدأ الفريق العامل هذه العملية بالتدقيق في أساليب التقييم القائمة. وفي الاجتماع الثاني للفريق العامل، تم الاطلاع على مجموعة كبيرة نسبياً من المؤلفات - وإن لم تكن قط مجموعة شاملة - بما في ذلك منشورات خضعت لاستعراض الأقران ومنشورات لم تخضع لاستعراض الأقران، وتقارير سابقة للفريق العامل الحكومي الدولي، ومنها الورقة الزرقاء<sup>(9)</sup>. واقتُرح تطوير إحدى أدوات تقييم السياسات القائمة التي أثبتت جدواها عن طريق الممارسة، وهي أداة الفحص النوعي للأدوات الإدارية، لتصبح خطة جديدة مصممة خصيصاً لتقييم سياسات مكافحة الجفاف. وتتألف الأداة من أسئلة وأسئلة فرعية مندرجة في إطار خمسة معايير عامة (مثل الفعالية الاجتماعية - الإيكولوجية، والكفاءة الاقتصادية، والآثار المترتبة على المساواة)، مع إجراء تقييم محدد (لمعرفة ما إذا كان المستوى عالياً أو متوسطاً أو منخفضاً) لكل منها. ومن خلال تقييم مجموعة من أدوات السياسات على ضوء معايير محددة سلفاً، ستُخلص طريقة الفحص النوعي للأدوات الإدارية معلومات ذات صلة بالمعارف، والافتراضات التي يمكن التحقق من صحتها أو دحضها، كما تُحدد الثغرات القائمة في المعلومات، والاعتبارات السياسية، ومزايا/عيوب الأدوات السياسية على اختلافها.

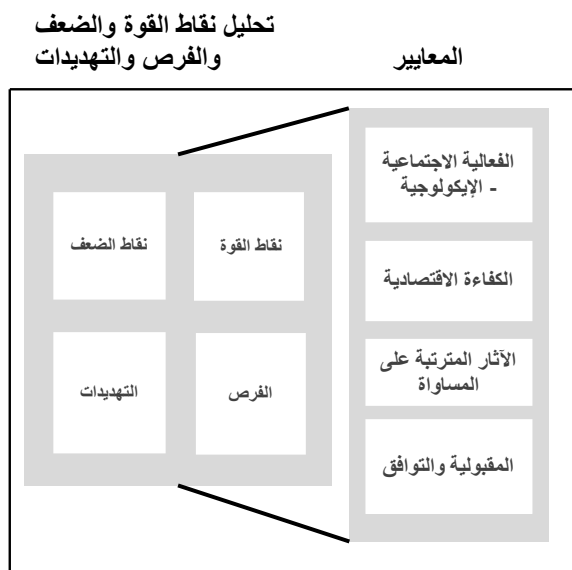
23- وفي البداية، جرى اختبار هذه الطريقة باستخدام عدة خيارات تجريبية من الفئات الأربع المحددة في يريفان. ونظراً لارتفاع مستوى عدم اليقين الناجم عن التحديات المذكورة أعلاه بالنسبة لجميع الخيارات، وعدم توافر تفاصيل دقيقة في التعريف، والطابع الذاتي بالضرورة لبعض الإجابات، فقد أُدخلت بعض التعديلات وهي: '1' إضافة/تعديل بعض المعايير؛ و'2' التخلي عن محاولات القياس الكمي للمعايير الفردية أو ترتيبها (وهو ما ينطبق، من ثم، على جميع الخيارات)؛ و'3' التوسع في هذه الخطة عن طريق إجراء تحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات القائمة. ويتضمن الشكل 5 لمحة عامة عن خطة التقييم لخيارات السياسات المحتملة.

24- وسيشكل تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الأساس الذي يقوم عليه تقييم الخيارات. ويحلل هذا النظام مواطن القوة والضعف للخيارات على الصعيد الداخلي حيثما يعتمد مؤتمراً الأطراف وينفذها الأعضاء في النهاية. كما يحدد النظام الفرص والتهديدات الخارجية التي قد تؤثر على عملية التنفيذ، والتأثيرات الناجمة عن عوامل خارجية.

(9) <https://www.unccd.int/resources/reports/blue-paper-drought-risks-resilience-and-restoration>

## الشكل 5

لمحة عامة عن خطة التقييم المكوّنة من معايير ومن تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات



25- ومن أجل تقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بالنسبة لجميع الخيارات عن طريق المعايير نفسها، سيستخدم تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات على ضوء المعايير الأربعة المعدلة للفحص النوعي للأدوات الإدارية وهي: الفعالية الاجتماعية - الإيكولوجية، والكفاءة الاقتصادية، والآثار المترتبة على المساواة، والمقبولية والتوافق، وفئاتها الفرعية. واعتمد الفريق العامل أيضاً أسئلته الرئيسية بالنسبة للفئات الفرعية ذات الصلة. ومن ثم، سوف يُسترشد بهذه الأسئلة الرئيسية في إجراء التحليل. ويرد عرض تفصيلي لكل معيار في الشكل 6.

## الشكل 6

لمحة عامة عن المعايير والفئات الفرعية والأسئلة الرئيسية

المعايير	الفئات الفرعية	الأسئلة الرئيسية
1- الفعالية الاجتماعية - الإيكولوجية	درجة التأثير	ما هي قدرة الخيار على تحقيق أهداف السياسة؟
	السرعة	ما مدى سرعة الخيار في تحقيق سعته القصوى؟
	المرونة	هل أن الخيار مرن؟
2- الكفاءة الاقتصادية	شمول الولاية القضائية والالتزام السياسي	هل أن الخيار شامل وطموح وقادر على تفعيل الالتزام السياسي؟
	التكاليف	ما هي نتائج التكلفة الإضافية المحتملة؟ وما مدى القدرة على تحمل تكلفة هذا الخيار؟
	الفوائد	ما هي الفوائد الإضافية المحتملة لهذا الخيار؟
	المرونة	هل يسمح الخيار بالمرونة في اتخاذ القرارات بالنسبة إلى القطاع المستهدف/ المنطقة المستهدفة أو مجموعة أصحاب المصلحة؟

ما هي النتائج حسب المجتمع المحلي أو المجموعة أو البلد/المنطقة أو القطاع؟	التوزيع	3- الآثار المترتبة على المساواة
هل أن الخيار يراعي مسألة المساواة بين الجنسين والاعتبارات العمرية؟	المساواة بين الجنسين والفئات العمرية	هل سيؤدي هذا الخيار إلى توزيع غير عادل للتكاليف والفوائد بين الفئات الاجتماعية والقطاعات والمناطق؟
هل يؤدي الخيار إلى تغيير في تكاليف الاستحقاقات، أو إلى توظيف فئة اجتماعية على حساب الفئات الأخرى؟	البعد الاجتماعي والعمالة	
هل يؤدي الخيار إلى تغيير إيجابي في وظائف النظم الإيكولوجية وقدرات استعادة النظم الإيكولوجية؟	البعد الأيكولوجي	
ما هو مدى القبول المتوقع من الجمهور والمجتمع المحلي وأصحاب المصلحة والحكومات؟	المقبولية لدى أصحاب المصلحة	4- المقبولية والتوافق
هل يتوافق الخيار مع الولايات الدستورية ومسؤوليات الولاية القضائية المحددة والأهداف/السياسات البيئية العالمية؟	مدى التوافق على صعيد الولايات القضائية	هل سيلقى هذا الخيار تأييداً سياسياً وعماماً، وهل سيكون متوافقاً مع التدابير القائمة أو المقترحة في ولايات قضائية أخرى؟

26- ومن أجل الاستفاضة على أفضل وجه من أداة التقييم المطوّرة، لا بد من "تجسيد الخيارات"، أي صياغة الخيارات بمزيد من الدقة والتفصيل، على أن تكون أقرب ما يمكن من الوصف النهائي (النصوص القانونية، ونصوص الإعلانات، وأدوات التمويل، والهدف العالمي أو برنامج العمل العالمي). ويجب تحقيق ذلك عن طريق التحليل المتعمق لمصادر المعارف المتاحة والمستوفية الشروط.

#### رابعاً - سبل المضي قدماً

27- في المرحلة التالية، يجب مواصلة بلورة الخيارات الثمانية المتبقية ومناقشتها وتقييمها تقيماً نقدياً للسماح بصياغة التوصيات. وقد أنشئت أفرقة عمل تابعة للفريق العامل الحكومي الدولي من أجل العمل على تنفيذ هذه الخطوات، وهي ستبدأ عملها بعد الانتهاء من إعداد تقرير الدورة 21 للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية وقبل انعقاد اللجنة نفسها. كما أنها مفتوحة أمام جميع أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي. وفي حين تعرّض الحد من تلقي الدعم الخارجي في الجولة الأولى من عملية الإعداد هذه، فمن الممكن في مرحلة لاحقة دعم الفريق العامل بخبرات خارجية، عند الاقتضاء، و/أو إذا اعتُبر ذلك مفيداً. وهذا يمكن أن يشمل جمع البيانات، وإعداد موجزات أكثر تفصيلاً للخيارات، ونمذجة نظرية التغيير المحتملة، ودراسة تجربة الاتفاقيات "الشقيقة" (اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). وحيثما أمكن، يجب تحديد وتحديث المواد المصدرة العلمية المتينة، وهو ما يساعد على فهم المعارف الرائدة الحالية بشأن إدارة مخاطر الجفاف من أجل التوصل إلى توصيات مستنيرة تسمح لمؤتمر الأطراف باتخاذ قرارات بشأن سياسات الجفاف الفعالة في دورته السادسة عشرة.

28- وجميع الأطراف مدعوة إلى تقديم تعليقات على هذا التقرير المرحلي.

## قائمة الخيارات المقدّمة

- 1- **الرصد الدوري** لمخاطر الجفاف والتعرض له وأثاره على الأراضي والنظم الإيكولوجية المائية والبشر والاقتصادات (لا يقتصر الأمر على رصد الأخطار الوشيكة بل يشمل أيضاً إطلاق إنذارات بشأن ضرورة اتخاذ تدابير استباقية وإجراء تقييمات للأثر على الصعيد العالمي).
- 2- **الرصد المعزّز** لمؤشرات الجفاف من المستوى 3. يطلب مؤتمر الأطراف إلى الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تنفيذ عملية رصد مؤشرات القدرة على تحمل الجفاف من المستوى 3 والإبلاغ عنها على فترات منتظمة إلى مؤتمر الأطراف. وينبغي التركيز بوجه خاص على تنفيذ الخطط الوطنية لإدارة الجفاف التي توضع بتوجيه من اتفاقية مكافحة التصحر، وعلى الآثار الناشئة عنها. وسيجري الاختيار الدقيق للمؤشرات في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، بناءً على توصيات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، والخبرات المكتسبة خلال الجولة الأولى من رصد المستويين 1 و2.
- 3- تحسين التنسيق على صعيد الوكالات العالمية وطريقة الاستعانة بها، ومنها مثلاً المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأغذية العالمي، من أجل تبادل **مواومة البيانات والمعلومات** المتعلقة بمخاطر الجفاف، ومن ثم تقييم تكلفة العمل ضد النقص وجهد التخفيف من آثار الجفاف مقابل مجرد الاستجابة لحالات الكوارث.
- 4- **نقل التكنولوجيا**. يرتبط الجفاف بظاهرة تغير المناخ والإفراط في استخدام الأراضي والإفراط في الإنتاج في نظام الأراضي. ولا يمكن وقف تدهور الأراضي دون إدخال تكنولوجيات جديدة لإدارة التربة، وتكنولوجيات جديدة لإنتاج الأغذية، وما إلى ذلك. وتمثّل الإيكولوجيا الزراعية أحد الخيارات التي يجب تعزيزها من أجل معالجة حالات الجفاف. وهذا يتطلب نقل التكنولوجيا من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب، ومن بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، وكذلك من بلدان الجنوب إلى بلدان الجنوب.
- 5- الاستخدام الفعال لآليات **التمويل العالمية المحفّزة** للحدّ من آثار الجفاف على إجراءات لمعالجة الأسباب البشرية المباشرة للتعرض للجفاف وقابلية التضرر منه، وتحويلها عن طريق إعادة توجيه القدرات وإعادة تأسيس الإدارة المستدامة للأراضي.
- 6- ويجب تقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف من أجل **وضع استراتيجيات تمويل لمكافحة الجفاف**. ويتطلب تمويل مكافحة الجفاف نهجاً شاملاً يعتمد على عدد من أنواع التمويل ذات الصلة. وفي سياق الدعم المقدم إلى الأطراف في وضع خطط عمل وطنية لمكافحة الجفاف، ينبغي للآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر أن تنظر في تقديم المساعدة التقنية، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل مكافحة الجفاف.
- 7- ويجب إنشاء صندوق تحفيزي **للابتكارات في مجال تمويل مكافحة الجفاف**. إذ تحدث التطورات الجديدة في ميدان التكنولوجيا المالية بشكل مستمر، وتُخلّف أثراً عميقاً على خدمات الائتمان والادخار والتأمين في العالم النامي. ويمكن لصندوق متوازن الحجم معني بمواجهة التحديات وتبنيه الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر أن يتيح الموارد للأطراف بغية تحديد وتجريب ابتكارات التكنولوجيا المالية المستمدة من قطاعات أخرى وتوسيع نطاق الابتكارات الواعدة لتمويل مكافحة الجفاف التي خضعت للاختبار في بلدان أخرى.
- 8- ولا بد من وجود آليات **تمويل كافية** متاحة من البلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن يكون ثمة تمويل أولي للبلدان الضعيفة من أجل تنفيذ إجراءات مكافحة الجفاف. ومن الضروري أن تتاح للبلدان الضعيفة والمجتمعات المحلية المستهدفة إمكانية الاستفادة من هذه الأموال.

9- ويجب تحديد الأساليب التي يمكن من خلالها لبرنامج الإنعاش الأخضر أن تدعم إدارة حالات الجفاف. وثمة فرص متاحة لإدراج التأهب للجفاف والتخفيف من آثاره ضمن برامج الإنعاش الأخضر. وسعيًا إلى رفع مستوى التمويل المتاح للجان الوطنية المعنية بالجفاف، ينبغي للآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر أن تستعرض برامج الإنعاش الأخضر المقررة لتحديد كيفية إدراج أنشطة مكافحة الجفاف فيها. وينبغي أن يكون ثمة تركيز خاص على إصلاح الأراضي ومستجمعات المياه، فضلاً عن إدارة الجفاف في سياق التكيف مع تغير المناخ.

10- آليات مالية ملزمة قانوناً. يتعين، في إطار إدخال تعديل أو مرفق جديد أو بروتوكول/اتفاق جديد على الاتفاقية، تعديل إحدى الآليات المالية القائمة (مثل الآلية العالمية)، أو إنشاء آلية جديدة (مثل صندوق متعدد الأطراف لمكافحة الجفاف).

11- آليات مالية غير ملزمة قانوناً. يتعين القيام، في سياق مقرر لمؤتمر الأطراف أو إعلان سياسي أو إطار عالمي، بتعديل إحدى الآليات المالية القائمة (مثل الآلية العالمية)، أو إنشاء آلية جديدة (مثلاً في شكل تبرعات أو صندوق متعدد الأطراف لمكافحة الجفاف).

12- إدخال تعديل ملزم قانوناً على الاتفاقية. تنص المادة 22 من اتفاقية مكافحة التصحر على أنه يجوز لمؤتمر الأطراف أن يُدخل تعديلات على الاتفاقية عملاً بالمادة 30 التي تقضي بما يلي: "1- يجوز لأي طرف أن يقترح إدخال تعديلات على الاتفاقية. 2- تُعتمد تعديلات الاتفاقية في دورة عادية من دورات مؤتمر الأطراف. وتقوم الأمانة الدائمة بإرسال نص أي تعديل مقترح إلى الأطراف قبل انعقاد الاجتماع الذي يُقترح اعتماده فيه بسنة أشهر على الأقل. وتقوم الأمانة الدائمة أيضاً بإرسال التعديلات المقترحة إلى الموقعين على الاتفاقية". وتنص المادة 30 كذلك على أن تُعتمد التعديلات إما بتوافق الآراء أو بأغلبية ثلثي الأصوات. وبموجب المادة 30، تودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام التي تتعلق بالتعديل لدى الوديع. وتشير العلامة النجمية إلى الطرائق القانونية و/أو الأطر السياسية لا إلى الخيارات بالمعنى الأصلي لاختصاصات الفريق العامل الحكومي الدولي. ولا ينعكس التمايز بين الاثنين في وثيقة العمل هذه لأغراض تحسين قابلية القراءة والشمول.

13- اعتماد مرفق ملزم قانوناً في إطار الاتفاقية. تنص المادة 31 من اتفاقية مكافحة التصحر على أن يُقترح ويُعتمد أي مرفق إضافي للاتفاقية وأي تعديل لأي مرفق وفقاً للإجراء الخاص بتعديل الاتفاقية المبين في المادة 30 ما لم يكن يتعلق باعتماد مرفق إضافي للتنفيذ الإقليمي أو بتعديل ذلك المرفق. ومن ثم، وباستخدام الإجراء نفسه لإدخال تعديل، سيكون من الممكن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر أن يعتمد مرفقاً للاتفاقية بشأن مسألة الجفاف. انظر أيضاً المادة 16 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمادة 30 من اتفاقية التنوع البيولوجي.

14- اعتماد بروتوكول أو اتفاق ملزم قانوناً تحت رعاية الاتفاقية. يُنظر إلى البروتوكولات على أنها اتفاقات تكميلية للاتفاقيات وترمي إلى تعزيز تنفيذها. ورغم ارتباط البروتوكول بالاتفاق الأول، فإنه يمكن أن يركز على جانب معين من ذلك الاتفاق بمزيد من التفصيل. ولا يكون البروتوكول ملزماً إلا للأطراف التي تصدق عليه أو تنضم إليه، ويبدأ نفاذه بعد تصديق عدد محدد من الأطراف عليه أو انضمامها إليه. ويكون للبروتوكول هيكل إداري خاص به، وفي إطار هيكل الإدارة هذا، تجتمع الأطراف بشكل منفصل عن هيكل الإدارة في إطار الاتفاقية.

15- اعتماد مقررات (غير) ملزمة قانوناً. يمكن لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أن تعتمد مقررات تتعلق بالتنفيذ. وما لم تنص أحكام المعاهدة على خلاف ذلك، يمكن أن تكون مقررات مؤتمر الأطراف ملزمة وغير ملزمة للأطراف. وعادة ما يقتصر المقرر على تنفيذ اتفاقية ما،

ولا يمكن أن يعالج المسائل التي تنشأ خارج نطاق ولاية الاتفاقية. وهذا ما يدفع الأطراف إلى اختيار وضع بروتوكول أو اتفاق منفصل إذا رغبت في تناول موضوع مختلف أو التوسّع في أحكام اتفاقية ما. ومن اختصاص الأطراف أن تقرّر ما يقع ضمن ولاية اتفاقية ما. وقد اعتمدت الهيئات الرئاسية لبروتوكول كيوتو واتفاق باريس مقررات بشأن التنفيذ.

16- **اعتماد صك غير ملزم قانوناً.** رغم أن الصك يتضمن أحكاماً للرصد والإبلاغ، ويعزز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، فإنه لا يشكل معاهدة تُنشئ تعهدات ملزمة بالنسبة إلى الدول الأطراف بمقتضى القانون الدولي. إذ لا تُوقّع البلدان المشاركة إلا على الصك في ظل عدم وجود أحكام نموذجية ضمن المعاهدات بشأن الطريقة التي تعرب بها الدول عن موافقتها على الالتزام، مثل القبول أو الموافقة أو الانضمام أو بدء النفاذ. ولا يتطلب الصك غير الملزم قانوناً أي إجراء لاعتماده.

17- **اعتماد إعلان أو قرار سياسي غير ملزم قانوناً.** يمكن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر أن يتفاوض بشأن إعلان سياسي ويعتمده في شكل مقرر لمؤتمر الأطراف في إطار الاتفاقية. وقد اعتمد الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر إعلانات ركز الكثير منها على تنفيذ الاتفاقية. ورُحِبَ في مقررات مؤتمر الأطراف بهذه الإعلانات أو أُحيطَ علماً بها، وأُدرجت في شكل مرفق لقرارات أو مقررات مؤتمر الأطراف. وتُسهم الإعلانات السياسية في إبراز المسائل المعنية لأنها كثيراً ما تُعتمد من قبل رؤساء الدول والحكومات والوزراء. وهي ذات طابع طموح وتتضمن عادة أحكاماً عامة تعالج الشواغل السياساتية الشاملة، لا مجالات محددة أو مجالات جديدة للتنفيذ.

18- **إطار عالمي غير ملزم قانوناً.** ينبغي أن تعتمد الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة إطاراً عالمياً لمعالجة المسائل الموضوعية في إطار الاتفاقية. ولا ينبغي استخدام هذا الإطار لتنفيذ الاتفاقية حيثما تعتمدها الهيئات الرئاسية فحسب، بل ينبغي أن تستخدمه أيضاً الهيئات والعمليات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات. وينبغي أن تقرر هيئة رئاسية استخدام الإطار باعتباره أساساً لفرض التزامات محددة على الأطراف. والغرض المعلن من الإطار هو حفز العمل من جانب الحكومات والمجتمع المدني لتحقيق النتائج المحددة في رؤية الإطار العالمي ورسالته وأهدافه وغاياته، وتنفيذ الإطار في المقام الأول على الصعيد الوطني. غير أنه من المتوخى أيضاً أن يتضمّن مقرر مؤتمر الأطراف الذي سيعتمد الإطار التزامات تقع على عاتق الأطراف بشأن الإبلاغ والاستعراض ووسائل التنفيذ.

19- **صك قانوني خارج اتفاقية مكافحة التصحر يُستهل عن طريق جمعية الأمم المتحدة للبيئة.** ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد قراراً عن طريق جمعية الأمم المتحدة للبيئة تُستهل به المفاوضات الحكومية الدولية لوضع صك قانوني في إطار الجمعية. وعلى هذا النحو، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الماضي مقررات أطلقت المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة باتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

20- **صكوك قانونية خارج اتفاقية مكافحة التصحر تُستهل عن طريق الجمعية العامة.** ينبغي للدول الأعضاء أن تلتزم ولاية في هذا الصدد من الجمعية العامة وأن تطلب إلى الجمعية أن تتخذ قراراً تُستهل به عملية التفاوض على صك قانوني. وعلى هذا النحو اتخذت الجمعية العامة، بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، القرار 212/45 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1990 الذي أنشأ لجنة تفاوض حكومية دولية يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في التفاوض على اتفاقية. وقررت الجمعية العامة أيضاً عملية مماثلة بموجب القرار 188/47 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1992 لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، أي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، غير أن الأمانة كانت أمانة مخصصة تم اختيارها من بين موظفين داخل منظومة الأمم المتحدة.



- 21- تعزيز نوعية الصياغة والأهداف والأطر الزمنية والعمليات والمسؤوليات القطرية في إطار التزام عالمي محدث ومتجدد بتحسين الإدارة الاستباقية للجفاف والحد من آثار الجفاف.
- 22- مواصلة تسليط الضوء على مسألة الجفاف مع الشركاء في التنمية. وبالنظر إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية الهائلة للجفاف، فإن هذا المستوى من الدعم يظل غير كاف بما يثير الاستغراب. وينبغي لاتفاقية مكافحة التصحر أن تواصل استخدام منصتها العالمية لإبراز الحاجة إلى موارد إضافية من أجل التصدي لهذا التحدي الخطير قبل أن يتحول إلى أزمة.
- 23- وضع برنامج عمل بشأن القدرة على تحمل الجفاف من أجل تعزيز وتيسير تنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي للجفاف بطريقة فعالة على جميع المستويات، وتعزيز التأهب للجفاف وقدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود، واعتماد نهج كلي ومتكامل.
- 24- توجيهات مؤتمر الأطراف إلى مرفق البيئة العالمية (مقرر مؤتمر الأطراف بشأن التعاون مع مرفق البيئة العالمية). يدعو مؤتمر الأطراف مرفق البيئة العالمية إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تمكين الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر من تنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالجفاف وفقاً لمبادئ الإدارة المتكاملة للجفاف، رهنماً بتوافر الموارد (في إطار البرمجة الخاصة بمرفق البيئة العالمية - 9). وينبغي للمرفق القيام بذلك عن طريق تركيز أنشطته في إطار الموارد المخصصة للهدف المحدد الثالث لمرفق البيئة العالمية - 8 ("معالجة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، ولا سيما في الأراضي الجافة") ضمن مجال التركيز المتعلق بتدهور الأراضي (الذي سيعاد تسميته "مجال التركيز المتعلق بتدهور الأراضي والجفاف") للدورة المقبلة لمرفق البيئة العالمية، في سياق نهج استباقي معزز لإدارة الجفاف، بغية الدعوة إلى اعتماد زيادة كبيرة في الموارد المخصصة وتحقيق إمكانات التأزر الكاملة للأنشطة المواضيعية التكميلية، عن طريق تعزيز/تعميم النهج الاستباقي لإدارة الجفاف المدمج ضمن البرنامج المتكامل لاستعادة النظم الإيكولوجية أو، إذا ما اعتُبر ذلك مناسباً، إنشاء برنامج متكامل جديد (في مرفق البيئة العالمية - 9) يعالج بطريقة تآزرية مسألة الوقاية من حالات الجفاف وإدارتها بطريقة استباقية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الرئيسية الماثلة في مجالي التنوع البيولوجي وتغير المناخ ذات الصلة بأسباب الجفاف وعواقبه.
- 25- قواعد ولاية الامتثال المتبادل. يطلب مؤتمر الأطراف إلى الأطراف وضع وتنفيذ آليات حوكمة تتيح لها أخذ مسألة الجفاف في حساباتها والإسهام في القدرة على تحمله، على أن تدعم الآليات هذه المسألة وتكفلها. وستكلف الاتفاقية، رهنماً بتوافر الموارد، بوضع مبادئ توجيهية وبتتمة القدرات، وكذلك بالمساعدة على التنفيذ وبتقييم فعالية هذه الآليات وكفاءتها.
- 26- توجيهات مؤتمر الأطراف إلى الآلية العالمية. يطلب مؤتمر الأطراف إلى الآلية العالمية أن تكثف، رهنماً بتوافر الموارد، جهودها لدعم الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في تنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالجفاف، ولا سيما المهام الرئيسية المتصلة بالتمويل، استناداً إلى التقرير (دمج استراتيجية لتمويل مكافحة الجفاف ضمن خطط العمل والسياسات الوطنية المتعلقة بالجفاف) المطلوب في الفقرة 5 من المقرر 23/م أ-14، عن طريق توفير المعرفة والمساعدة التقنيتين للبلدان المعرضة للجفاف. وعلى نحو أكثر تحديداً، تدعو الأطراف الآلية العالمية إلى تقديم توجيهات لتنمية القدرات الوطنية وتحديد الاحتياجات والفرص التمويلية على جميع المستويات للحد من مخاطر الجفاف، والنهوض بأنشطة تنمية القدرات على الصمود بالنسبة لتلك القائمة بالفعل، بما في ذلك إقامة الشراكات مع القطاع الخاص.
- 27- تحديد هدف عالمي. يطلب مؤتمر الأطراف إلى الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر أن تشترك في تحديد هدف عالمي لمقاومة الجفاف، وأن تنفذ أنشطة الرصد والإبلاغ بشأن هذا الهدف لدى مؤتمر الأطراف على فترات منتظمة. وينبغي التركيز بوجه خاص على تنفيذ الخطط الوطنية لإدارة

الجفاف التي توضع بتوجيه من اتفاقية مكافحة التصحر، وعلى الآثار الناشئة عنها. وسيجري الاختيار الدقيق للمؤشرات في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، بناءً على توصيات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، والخبرات المكتسبة خلال الجولة الأولى من رصد المستويين 1 و2.

28- تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف من جانب الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر وفقاً لمبادئ الإدارة المتكاملة للجفاف، عن طريق تركيز الموارد على نهج استباقي معزز لإدارة الجفاف.

29- **توجيهات مؤتمر الأطراف إلى الآلية العالمية.** يرحب مؤتمر الأطراف بمختلف مبادرات الآلية العالمية الرامية إلى دعم البلدان المتضررة في تصميم المشاريع التي تركز على التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مثل إنشاء شراكة إعداد المشاريع للحلول التحويلية القائمة على الأراضي بهدف التعجيل بإعداد حلول قائمة على الأراضي وجاهزة للاستثمار. كما يدعو مؤتمر الأطراف الآلية العالمية إلى توسيع نطاق هذه الشراكة في المشاريع التي تسهم في إدارة الجفاف باتباع نهج استباقي في البلدان الضعيفة:

(أ) يرحب بالدعم الذي تقدمه الآلية العالمية إلى الأطراف في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في صياغة استراتيجية لتشغيل الجدار الأخضر العظيم، ويعرب عن تقديره البالغ لأن الركيزة الأولى المقترحة لهذه الاستراتيجية ("المياه للجميع") تسلط الضوء على الجفاف وشح المياه، مما يعكس الاحتياجات الملحة بالنسبة لهذه المسألة بالذات. وعلى نحو ما أكدته تقرير التقييم العالمي للجفاف الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، فإن هذه الاستراتيجية حددت بحق أحداث الجفاف بوصفها أكثر الكوارث الطبيعية شيوعاً وتكلفة وفتكاً في الجنوب الأفريقي، مما يتطلب اهتماماً خاصاً بهذه المسألة واتخاذ إجراءات جريئة؛

(ب) يطلب إلى الآلية العالمية أن تقوم، رهنأ بتوافر الموارد، بزيادة الجهود الرامية إلى مواصلة دعم الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في تنفيذ الخطط الوطنية للجفاف المقدمة من الأطراف، ولا سيما عن طريق تعزيز قدرتها على الحصول على التمويل من خلال تنمية القدرات، وتبادل المعارف بشأن صياغة مقترحات المشاريع، وتدريب أصحاب المصلحة (بما في ذلك الشباب والنساء)؛

(ج) يدعو الآلية العالمية إلى مواصلة مساعدة البلدان في صياغة وصقل مقترحات التمويل الرامية إلى تعزيز الإدارة الاستباقية للجفاف على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل العمل مع الجهات المانحة والقطاع الخاص، والمساعدة في تصميم مشاريع وطنية ومتعددة الأقطار وإقليمية تعالج القضايا المتصلة بالجفاف (أي نظم الإنذار المبكر) والاستفادة من فرص التمويل المبتكرة والمختلطة؛

(د) يشجع الآلية العالمية على الاتصال بصندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية ومصادر التمويل الأخرى ذات الصلة لتحديد الفرص المتاحة لتعميم الاعتبارات الاستباقية لإدارة الجفاف في مشاريعها قيد الإعداد وتحقيق أوجه التآزر مع تدفقات التمويل القائمة والناشئة؛

(هـ) يدعو الآلية العالمية إلى تقييم النواتج والنتائج التي حققتها مبادرة مكافحة الجفاف والقيود التي واجهتها، ويدعو الآلية العالمية أيضاً إلى التشاور مع البلدان المعنية والشركاء الرئيسيين في التنمية بشأن كيفية الاستفادة من هذه المبادرة، إذا اعتُبرت ذات صلة (أي تحديد المنظورات وسبل المضي قدماً، إن وُجدت، التي يمكن اقتراحها في إطار مبادرة مكافحة الجفاف).

30- **نظم الإنذار المبكر الإقليمية** المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظم الوطنية والنظم العابرة للحدود، عند الاقتضاء، ولا سيما في المناطق التي تتقاسم فيها البلدان مسطحات مائية مشتركة أو عابرة للحدود. وتنفيذ البرامج الإقليمية/دون الإقليمية للتعاون وتبادل المعارف وتعزيز القدرات لتحسين التقييم والرصد وبواعث الإنذارات/الإجراءات المبكرة على نحو استباقي.

- 31- تحسين استخدام الندوات دون الإقليمية لبناء قدرات التقييم والاتصال في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي، سعياً إلى اتخاذ القرارات والإجراءات المشتركة، بما في ذلك إدارة الموارد والمخاطر عبر الحدود.
- 32- تحديد العائدات الاقتصادية من استخدام أدوات التمويل التقليدية وأدوات التمويل المبتكرة، مثل منتجات التأمين والسندات والتمويل البالغ الصغر والصناديق المعنية بالجفاف. والتشجيع على كفاءة توافر واستخدام هذه الأدوات على نحو كاف في سياق إقليمي.
- 33- تكييف مجموعة أدوات مكافحة الجفاف الصادرة عن اتفاقية مكافحة التصحر مع الاحتياجات الإقليمية، والمضي قدماً عن طريق اختبار فعالية التدخلات وتمكين تبادل المعارف وبناء القدرات. وينبغي تقديم المزيد من دراسات الحالات الإفرادية للممارسات الجيدة من أجل المساعدة على تصميم سياسات الجفاف الإقليمية/الوطنية.
- 34- تعزيز بناء القدرات والشبكات وتنمية القدرات على الصعيد الإقليمي، وتبادل المعارف المتصلة بالمؤسسات على الصعيد العالمي.
- 35- الرصد المنتظم لمخاطر الجفاف والتعرض له وآثاره على الأراضي والمياه والنظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية والاقتصادات (ليس فقط آثار الأحوال الجوية) وتحسين إدارتها لدفع مقرري السياسات إلى اتخاذ القرارات. ومن الضروري إشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في تبادل المعلومات وتنفيذها.
- 36- ترجمة قابلية التضرر من الجفاف/آثار الجفاف على الناس والنظم الإيكولوجية إلى مصطلحات مالية واقتصادية ونظام محاسبية اقتصادية وطنية لتشجيع متخذي القرارات على أخذ مخاطر الجفاف في الحسبان.
- 37- ومن شأن وضع إطار محدث لسياسات مقاومة الجفاف والتكيف معه وإدارته ومبادئ توجيهية لوضع خطط عمل وطنية أن يكونا من الموارد الحاسمة للبلدان التي تضع خطط عمل وسياسات بشأن الجفاف. ومع وضع توجيهات بشأن تقييم فوائد الإجراءات وتكاليف النقص عن العمل في التعامل مع الجفاف، ثمة فرصة لإدماج مختلف الموارد ضمن أداة شاملة للجان الوطنية المعنية بالجفاف.
- 38- عرض دراسات الجدوى وتجنب المخاطر على جهات القطاع الخاص والمصارف الإنمائية لكفالة استثمارات وطنية كافية في التأهب للجفاف (مثلاً عن طريق صناديق الجفاف الوطنية، وخطط التأمين المدعومة من الحكومة، والاستفادة من صناديق الطوارئ الإقليمية و/أو العالمية المتعلقة بالجفاف). ومن شأن التوصل إلى فهم أكثر تفصيلاً لدراسات الجدوى من أجل تحقيق الإدارة الاستباقية للجفاف أن يساعد اتفاقية مكافحة التصحر في جهود الدعوة التي تبذلها على الصعيد العالمي مع الشركاء في التنمية. وثمة أدلة ناشئة تثبت عائد الاستثمار من معالجة الجفاف قبل أن يتحول إلى أزمة. ومع ذلك، لا يزال المجال متاحاً لبذل جهود كبيرة في هذا الميدان. ويساعد تحديد وقياس الفوائد المشتركة للاستثمارات في الأصول التي تسهم في مقاومة الجفاف على إثبات أن الاستثمار في الإدارة الاستباقية للجفاف هو ممارسة جيدة.
- 39- ويمكن لبرامج تنويع سبل العيش أن تساعد الفئات الضعيفة على تحقيق النجاح في بناء قدرتها على الصمود في وجه الجفاف. وتعتمد الاستراتيجيات الفعالة، مثل بناء الأصول، والعمالة خارج نطاق الزراعة، والهجرة، والتنقل، والتحويلات المالية إلى الأسر المعيشية، على السياق، وينبغي أن تحدها الفئات الضعيفة نفسها (بمساعدة خارجية أو دونها). وحيثما يشمل الدعم الخارجي تقديم الدعم المالي، يجب أن يتاح للفئات الضعيفة عن طريق الصناديق المدارة محلياً، مثل الصناديق المتجددة، أو تعاونيات الادخار، أو صناديق التكيف المحلية، والحصول على الائتمان.

- 40- الاعتراف بالجفاف بوصفه قضية ذات صلة بإدارة المياه. ولا بد من الاطلاع على المؤلفات المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والكوارث والتعلم من الأمثلة التي أثبتت جدواها في الممارسة العملية. ولا بد من الاطلاع على مؤلفات التنمية التي تربط العلوم على النطاق العالمي باتخاذ القرارات على الصعيد المحلي من أجل الحد من خسائر المياه وزيادة إنتاجية المياه، بما في ذلك إعادة استخدام المياه لأغراض الري أو الأغراض الصناعية. ولا بد من التعجيل بوتيرة الممارسات الجيدة لزيادة إنتاجية المحاصيل ووقف التسرب من شبكات توزيع المياه والبنية الأساسية الخضراء، ولا سيما تدابير الاحتفاظ بالمياه الطبيعية.
- 41- جعل محور الأمية المائية عنصراً تعليمياً إلزامياً في المدارس ومرحلة التعليم العالي، وكذلك في المرافق التعليمية للعمل الصحي، حيث إن النظم الهيدرولوجية الفعالة ضرورية للنظم الإيكولوجية والمجتمعية القادرة على أداء وظائفها، بما يشمل تحقيق رفاه الأفراد.
- 42- معالجة مسألة الاستهلاك المفرط. وهذا يتطلب تغييراً في الاستهلاك المفرط في بعض البلدان وتغييرات في السياسات الوطنية.
- 43- التنفيذ الفعال لأهداف إعادة التحريج من أجل مكافحة التصحر، واعتماد تكنولوجيات لتجديد شبكات المياه الجوفية. والعمل على وقف إزالة الغابات على الصعيد العالمي واعتماد تكنولوجيات جديدة للحد من استخدام الخشب.
- 44- الاتصالات عبر مختلف مستويات الحوكمة لإدارة الجفاف؛ وإدماج إدارة الجفاف في نظم التخطيط وتخصيص الميزانية والتمويل؛ وتوفير التوجيه بخصوص زيادة الاستثمارات في إدارة المياه؛ وتنفيذ أنظمة الرصد، وأي إجراء آخر يمكن دفعه وتنظيمه انطلاقاً من هذا المستوى.
- 45- وحيثما تواجه نظم الإدارة على مستوى الأحواض ومستجمعات المياه تحديات نتيجة للترتيبات الإدارية العابرة للحدود وضعف السوابق المؤسسية للتنظيم، كثيراً ما تكون هناك حاجة إلى استثمارات إضافية في بناء المؤسسات والتعاون لضمان الدعم الكافي لمعالجة قضايا الرصد والإدارة في أكثر المناطق تضرراً من الجفاف.
- 46- ويمكن للبلدان أن تقوم بدراسة استقصائية منتظمة للحكومات المحلية في المناطق المتضررة من الجفاف. ومن شأن ذلك أن يمكّن السلطات المحلية من وضع قائمة بالبرامج والربطات والصناديق المحلية العاملة على مستوى المجتمع المحلي في دوائرها الانتخابية لدعم تنويع سبل العيش وبناء الأصول.
- 47- خطط العمل الوطنية والسياسات والقوانين المتعلقة بالجفاف. تقتصر بلدان كثيرة إلى سياسات وقوانين محدثة لمعالجة حالات الجفاف. ومن المهم التشجيع على وضع قوانين وسياسات وطنية بشأن الجفاف. وينبغي أن تكون هناك خطط عمل وطنية يضعها كل بلد لتنفيذها في إطار زمني محدد.
- 48- المعارف التقليدية والمشاركة المجتمعية. كثيراً ما يكون لدى المجتمعات المحلية نظم تقليدية للتعامل مع مخاطر الجفاف يمكن توسيع نطاقها وتكرارها. وينبغي تحديد هذه النظم وتعزيزها بمشاركة المجتمعات المحلية.